

الأموال الواجب زكاتها وشروطها وزكاة النقود

- الأموال التي يجب فيها الزكاة :

الذهب، والفضة، والبضائع التجارية، والأنعام وهي: الإبل والبقر والغنم، والزروع والثمار، والمعادن والخارج من الأرض.

- شروط وجوب الزكاة:

(١) النماء حقيقة أو تقديرا :

بمعنى أن يكون المال ناميا حقيقة أو تقديرا ، ويقصد بالنماء الحقيقي الزيادة بالتوالد والتناسل والتجارة ، ويقصد بالتقديري قابلية المال للزيادة، وذلك في الذهب والفضة والعملات ، فإنها قابلة للنماء بالمتاجرة بها فتزكى مطلقا .
العروض المقتناة للحاجات الأصلية مثل دور السكنى وأدوات الحرفة وآلات الصناعة ووسائل المواصلات والانتقالات - كالسيارة - وأثاث المنزل، لا زكاة فيها ، وكذلك المال المرصد لسداد الدين على تفصيل يأتي في موضعه ، فإن المدين محتاج إلى المال الذي في يده ليدفع عن نفسه الحبس والذل ، ولذلك فلا زكاة في الأموال المرصدة للحاجات الأصلية (الأموال الاستهلاكية) .

(٢) الملك التام :

هو قدرة المالك على التصرف بما يملك تصرفا تاما دون استحقاق للغير ، لأن الزكاة فيها معنى التمليك والإعطاء لمستحقيها فلا يتحقق ذلك إلا من المالك القادر على التصرف ، فلا زكاة في مال الضمار وهو ما غاب عن صاحبه ولم يعرف مكانه ، أو لم يقدر على الوصول إليه مثل المال المسروق أو المفقود أو المال في يد الغير (الدين) .
وقد روي عن عدد من الصحابة: لا زكاة في مال الضمار ، ولا في مؤخر الصداق لأنه لا يمكن للمرأة التصرف فيه ، ولا زكاة في الدين على معسر ، لكن إذا قبض شيئا من ذلك زكاه عن سنة واحدة فقط ولو أقام غائبا عن صاحبه سنين ، أو بقي الصداق في ذمة الزوج أو الدين على المعسر سنين .

(٣) بلوغ النصاب :

النصاب مقدار من المال معين شرعا لا تجب الزكاة في أقل منه ، وإن من الشروط الواجب توافرها في الأموال الخاضعة للزكاة بلوغ النصاب ، وينطبق على النقود والذهب والفضة وعروض التجارة والأنعام ، وفي ذلك ورد في الحديث النبوي: (أن الذهب لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ عشرين دينارا فإذا بلغ عشرين دينارا ففيها نصف دينار ، والورق - أي الفضة - لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مائتي درهم فإذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم) .

ونصاب الذهب عشرون مثقالا وتساوي (85) جراما من الذهب الخالص ، ونصاب الفضة مائتا درهم وتساوي (595) جراما من الفضة الخالصة ، والنصاب في زكاة عروض التجارة هو ما قيمته (85) جراما من الذهب الخالص ، وللأموال الزكوية الأخرى أنصبتها ، ويخضع للزكاة مقدار النصاب وما زاد عنه ، أما ما دون النصاب فليس وعاء للزكاة وهو معفو عنه ، ويكفي أن يكتمل النصاب في طرفي الحول ، ولا يضر نقصانه أو انعدامه خلال الحول .

(٤) حولان الحول :

هو أن ينقضي على بلوغ المال نصابا اثنا عشر شهرا بحساب الأشهر القمرية ، وإذا تعسر مراعاة الحول القمري - بسبب ربط الميزانية بالسنة الشمسية - فإنه يجوز مراعاة السنة الشمسية على أن تزداد النسبة المئوية الواجب إخراجها وهي: 2.5% لتصبح 2.577 مراعاة نسبة عدد الأيام التي تزيد بها السنة الشمسية عن السنة القمرية
ولا يشترط الحول في زكاة الزروع والثمار لقوله تعالى: (وآتوا حقه يوم حصاده) (الأنعام 141) كما لا يشترط كذلك الحول في زكاة المعادن والركاز باتفاق الفقهاء .

- زكاة النقود:

لم تعرف النقود في الأزمان القديمة وإنما كان الناس يتعاملون بالسلع عن طريق التبادل -المقايضة - وقد تدرج الناس في التعامل حتى استقروا على التعامل بالذهب والفضة، وحين بعث الرسول صلى الله عليه وسلم كان الناس يتعاملون بهذين النقيدين، الذهب: في صورة دنانير. والفضة: في صورة دراهم،

و تتفق النقود الورقية المعاصرة مع الذهب والفضة في مقدار النصاب، ولذا حتى يعرف مقدار نصاب العملات الورقية، فلا بد أن نعرف نصاب الذهب والفضة، ومقدار نصاب الذهب عشرون ديناراً يساوي 85 جراماً من الذهب ، أما نصاب الفضة، فهو مائتا درهم وساوي 595 جراماً من الفضة و الواجب فيها ربع العشر 2.5%

وإذا كانت عملة البلد تقوم مقام الذهب فإن إخراج زكاة المال يكون كما يلي:

ينظر كم سعر الجرام في البلد الذي يعيش فيه، ولنفرض مثلاً أن سعر الجرام من الذهب 110 درهم. ثم يضرب سعر الجرام في مقدار النصاب وهو خمسة وثمانون جراماً، فيصبح نصاب العملة الورقية حينئذ تسعة آلاف و ثلاثة مائة وخمسين درهماً

$$(9350 = 85 \times 110 \text{ درهماً })$$

ومقدار الزكاة هو نسبة 2.5% من النصاب يصبح 233.75 درهماً

$$\text{هكذا : } (233.75 = 2.5\% \times 9350 \text{ درهماً })$$

أما كيفية معرفة مقدار النصاب في العملة الورقية إذا كانت مقومة بالفضة فكما يلي:

تأكد أولاً أن عملة بلدك مقومة بالفضة.

ثم اسأل عن سعر الجرام من الفضة في البلد، ولنفترض أن سعر الجرام يساوي 15 درهماً.

نقوم بحساب نصاب العملة الورقية مقارنة بنصاب الفضة بضرب سعر الجرام في نصاب الفضة فتصبح

$$(8925 = 595 \times 15 \text{ درهماً })$$

فيكون هذا المبلغ هو نصاب العملة الورقية.

وحيث إن مقدار الزكاة هو: ربع العشر أو 2,5% فهذا يعني أن نخرج الزكاة إذا بلغت العملة الورقية النصاب فأكثر وكانت مقومة دولياً بالفضة. فالواجب حينئذ هو حاصل ضرب

$$(223.125 = 8925 \times 2.5\% \text{ درهماً })$$

ومن كان عنده فضة أو ذهب وعملة ورقية كالدولارات فإنه يضمهم إلى بعض فإن بلغت النصاب ففيها الزكاة وإلا فلا.

تنبيه :

اختار جمهور العلماء المعاصرين تقدير نصاب النقود بالذهب والملاحظ أن سعر الجرام من الذهب يتغير، والاعتبار بقيمة الجرام وقت إخراج الزكاة. وإذا كان البلد يقوم العملة فيه بالفضة فعلى المسلم إخراج زكاة ماله بحساب نصاب الفضة.